الأنباء
الاربعاء 16 يناير 2013

### المشروع الأرثوذكسي يحرج بري ويربك "القوات" و"الكتائب"

# سليمان للديبلوماسيين: ندعم الحوار السوري في إطار مهمة الإبراهيمي ونأمل أن يأتي مؤتمر الكويت للمانحين بالحلول للنازحين السوريين

في كلمته السنوية بالسلك الديبلوماسي المعتمد في لبنان، تخطى الرئيس ميشال سليمان مشاريع القوانين الانتخابية المثيرة للجدل، ودعا الى مناقشة مشروع الحكومة المحال الى مجلس النواب مع بعض التعديلات، في وقت تتواصل المزايدات الشعبوية بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تحت عنوان التمثيل المسيحي الافضل، باعتماد الدوائر الصغرى او كل طائفة تنتخب نائبها.

وتضمنت كلمة الرئيس سليمان عرضا لما شهده لبنان والمنطقة من احداث عام 2012 ودعوة للعودة الى الحوار وتحذيرا من «تداعيات الازمة السورية مع التخوف من تنامي اعداد النازحين»، معلنا دعمه للحوار السياسي في سورية ضمن اطار مهمة الاخضر الابراهيمي، آملا ان يأتي مؤتمر الكويت للمانحين بالحلول لقضية النازحين السوريين.

ودعا سليمان لإبقاء التشاور بين جميع الاطراف والعودة الى طاولة الحوار ودعوة الاطراف الى عدم التورط بأعمال العنف الاقليمي والمصالح الخارجية، أكان بدافع تعاطف فئوي او بفعل ارتهان، والمضي قدما في التحضير لاجراء الانتخابات النيابية التزاما بتراثنا الديموقراطي وبمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وتخصيص جهد خاص لمواجهة التحدي الامني والاقتصادي الذي يشكله التنامي المطرد للنازحين السوريين، والعمل على عودة السواح العرب والمضي في التحضير للتنقيب عن الثروة النفطية والغاز.

ودعا سليمان رؤساء البعثات الديبلوماسية الى التعاون في المجالات التي تهم لبنان بتشجيع الاطراف الداخليين والخارجيين على احترام اعلان بعبدا والالتزام بالاستحقاقات الدستورية واستمرار دعم مهمة اليونيفيل في جنوب لبنان وتوفير الشروط الضاغطة على اسرائيل لتنفيذ القرار 1701 ودعم الجيش اللبناني عمليا بما يسمح له القيام بواجبه الوطني في حماية الحدود ومواجهة الارهاب والمساعدة في مواجهة أعداد النازحين السوريين عبر الدعوة الى مؤتمر دولي من اجل ذلك، ولعل مؤتمر الكويت للمانحين يأتي بالحلول المناسبة لهذا الوضع كما دعا لمواصلة الدعم المالي لوكالة غوث للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الحكومة اللبنانية ريثما تحل قضيتهم على قاعدة العودة الى ديارهم وعدم توطينهم في الدول العربية.

كما دعا الديبلوماسيين الى لفت عناية حكوماتهم الى تكثيف الجهود لحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي ـ الاسرائيلي بكل وجوهه، ووقف سياسة بناء المستوطنات غير الشرعية في رد مستهجن على قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين كعضو مراقب.

وتناول سليمان التحولات التاريخية الجارية في المنطقة، وتطرق الى ما يجري في سورية، حيث سعى لبنان جاهدا لتحييد نفسه عن التداعيات السلبية فيها، لكن لبنان ـ اضاف الرئيس ـ معني بصورة مباشرة بحكم علاقات الجوار والاخوة بمصير سورية واستقرارها وعزتها وازدهارها، وقد دعونا الى حل سياسي يحقق التطلعات المشروعة للاصلاح والديموقراطية الحقيقية التي تحفظ وحدة سورية وحقوق ابنائها في اطار جهود الاخضر الابراهيمي بعيدا عن العنف ومخاطر التطرف والتشرذم.

بدوره، ثمن عميد السلك الديبلوماسي السفير البابوي في لبنان غبريال كاتشيا اهمية انجاز الانتخابات النيابية في لبنان بموعدها، واعتبر ان اهم حدثين في لبنان عام 2012 زيارة امين عام الامم المتحدة بان كي مون في يناير وزيارة البابا بنديكتوس السادس عشر في منتصف سبتمبر.

في غضون ذلك، دخل المقترح الارثوذكسي لقانون الانتخابات المرحلة الحاسمة امس في مواجهة ضغوط قوية تستهدفه من جانب رئيس الجمهورية الذي يرى فيه ما لا يسمح به الدستور ولا مبادئ العيش المشترك، وكذلك من جانب تيار المستقبل وفريق وليد جنبلاط الذي اعطاه في آخر توصيفاته سمة الانعزالية.

وقد وقع اعضاء اللجنة النيابية الفرعية المحضر المتضمن موجزا للطروحات والقوانين التي استعرضتها، واستكملت صباح امس استخلاصاتها من هذه النقاشات واحالة الاوراق الى الرئيس نبيه بري وعبره الى اللجان المشتركة.

مصادر متابعة تحدثت عن حرج كبير لدى الرئيس بري تجاه الرئيس ميشال سليمان الذي يرفض المشروع المكرس للحالة الطائفية في البلد وتجاه كتلة المستقبل وكتلة جنبلاط، وما يمثلان على مستوى الطائفتين السنية والدرزية.

لكن حزب الكتائب حليف تيار المستقبل تمنى بلسان النائب سامي الجميل على جنبلاط ان يستوعب ان القانون 1960 الذي يتمسك به لا ينصف المسيحيين.

وردا على رفض العماد ميشال عون ومعظم الاطراف المسيحية اي بحث في القانون الحالي المعروف بـ «قانون الستين»، دعا مصدر في 14 آذار الى استذكار مرحلة انتخابات 2009، حيث ملأ التيار الوطني الحر الطريق الشمالي الساحلي بالشعارات القائلة: أعدنا الحق لاصحابه.

والمقصود اعدنا بقانون الانتخابات الصادر عام 1960 الحق لاصحابه، اي الى المسيحيين الذين طالبوا به معدلا في مؤتمر الدوحة اللبناني، فكيف يعيد قانون 1960 الحق لاصحابه عام 2009 ثم يصبح مرفوضا ومرذولا وغامطا لحق المسيحيين في انتخاب ممثليهم الحقيقيين سنة 2013؟

النائب جمال الجراح (المستقبل)، رأى ان المشروع الارثوذكسي كمتفجرات ميشال سماحة، كلاهما مرسل من النظام السوري الذي لا يعرف كيف يحدث الفتنة بين اللبنانيين. وآخر محاولات هذا النظام، يقول الجراح في مداخلة تلفزيونية: قصف الطيران الحربي السوري لبلدة اعزاز، حيث يحتجز لبنانيون بقصد قتلهم وتأليب اللبنانيين بعضهم على بعض.

والملاحظ ان مسيحيي الاطراف أو المناطق الواقعة خارج بيروت وجبل لبنان بدأوا يشعرون بوطأة قانون انتخابات يجعل من لبنان دائرة انتخابية واحدة وعلى اساس كل ينتخب مرشح طائفته! ويقول نائب عكاري مسيحي ان مواطنين يتساءلون عما سيحل بهم مع قانون كهذا باعتبار انه مهما جمع من اصوات مسيحيي منطقته فلن يفوز على مرشحي مناطق الكثافة المسيحية في بيروت وجبل لبنان وبعض اقضية الشمال والبقاع والجنوب وهل سيكون المواطن المسيحي في عكار او البقاع او الجنوب بوسعه مطالبة نواب كسروان والمتن وجبيل بخدمات خاصة أو عامة كما يطالبون نوابهم الآن؟

واخطر ما قاله مواطن مسيحي من بلدة القبيات في عكار لـ «الأنباء» انه كي يصل الى بلدته عليه المرور بعدة بلدات وقرى اسلامية او مختلطة يشرب معها من نفس شبكة المياه، ويزرع نفس الارض، ويدرس في المدرسة الواحدة او الجامعة الواحدة، ويتحدث من هاتف مشترك، ويأخذ الكهرباء من شبكة واحدة وحتى الصرف الصحي، فكيف يمكن ممارسة العيش المشترك في الحياة اليومية بمختلف وجوهها ومعاناتها ولا يجوز في الحياة النيابية او السياسية؟!

وربما لهذا تبنى رئيس اللجنة النيابية الفرعية روبير غانم دعوة النائب وليد جنبلاط الى الشروع في انشاء مجلس للشيوخ على القاعدة الطائفية قبل انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي.

لكن المفاجأة كان موقف النائب الكتائبي نديم بشير الجميل الذي اعلن في مداخلة تلفزيونية انه يرفض المشروع الارثوذكسي لأنه يريد ان يقترح كلبناني وليس كمسيحي.

● بيروت ـ عمر حبنجر
داود رمال

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا السفير السوري علي عبدالكريم ضمن اللقاء مع الديبلوماسيين العرب والاجانب (محمود الطويل)

## الفرزلي لـ «الأنباء»: المشروع «الارثوذوكسي» ليس قانون الفرزلي!

أكد نائب رئيس مجلس النواب السابق ايلي الفرزلي لـ «الأنباء» ان الانتخابات النيابية في لبنان ستحصل بقانون جديد يتفق عليه اللبنانيون، وإذا لم يكن كذلك فهناك خطر على إجراء الانتخابات النيابية لأنها لا يمكن إجراؤها بقانون الستين لأنه انتهى. ولفت الى أن مشروع اقتراح اللقاء الأرثوذكسي يؤمن التمثيل الصحيح لكل الشرائح اللبنانية وهو قانون يحقق المناصفة والعدالة بين جميع الطوائف، ولكن البعض يحارب المشروع لأنه يحافظ على المسيحيين، وأنا أذكر أنه اذا طرح الارثوذكسي على قاعدة كل طائفة تنتخب نوابها دون النسبية سيوافقون لأنه عملية الاستتباع والاستفادة من الصراع المسيحي ـ المسيحي ستستمر، وأشار الى أن من يقول ان اقتراح مشروع اللقاء الأرثوذكسي هو قانون ايلي الفرزلي غير صحيح، ولكنه ينفذ أمر العمليات الذي صدر من قبل البعض لتسويق هذا المشروع على أنه مشروع معلب ومن طرحه محسوب على جهات معينة لتقليل من أهمية المشروع. وقال الفرزلي: نحن مع أي مشروع ضمن اتفاق الطائف فلينفذوا الطائف، ونحن معهم ولكن لديهم نوايا لا تخدم الوطن، فمصلحة الوطن فوق أي مصلحة أخرى ومن هنا نسوق مشروع اللقاء الأرثوذكسي ليكون جامعا وموحدا ومنقذا رأفة بلبنان وباللبنانيين ضمن هذه المرحلة الانتقالية. وكان الفرزلي زار مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني وأطلعه على المشروع الذي يعمل لتسويقه وطنيا.

● بيروت ـ خلدون قواص

ايلي الفرزلي

### أكد أن مواقف سليمان غيرت قواعد اللعبة

# معلوف لـ «الأنباء»: موافقة «حزب الله» على «الارثوذوكسي» مزايدة لبيع عون موقفاً خاسراً

رأى عضو تكتل «القوات اللبنانية» النائب جوزف معلوف انه وبالرغم من ان القانون الأرثوذكسي يحقق التمثيل المسيحي الأفضل، إلا ان بعض الشرائح السياسية الأساسية أقلقتها فكرة الاصطفافات الطائفية على المستوى الانتخابي، وحالت حتى الساعة دون توافق اللجنة النيابية الفرعية عليه، مؤكدا بالتالي ان «القوات اللبنانية التي تعطي الأولوية لقانون الخمسين دائرة كخيار أساسي، كانت ومازالت السبّاقة في تأييد الاقتراح الأرثوذكسي، لكن لابد لها من أن تراعي هواجس حلفائها في قوى «14 آذار» سواء لجهة نظرتهم الدستورية للاقتراح، أم لجهة مخاوفهم مما قد ينتج عنه لاحقا من تداعيات طائفية ومذهبية، مشيرا بالتالي ومن وجهة نظره التي لا تمثل أحدا، الى ان العودة الى البحث بقانون الخمسين دائرة قد يكون المسار الأسلم لإخراج اللجنة الفرعية من دائرة المراوحة دون اي تقدم عملي على المستوى المطلوب.

جوزف معلوف

ولفت النائب معلوف في تصريح لـ «الأنباء» الى ان موقف رئاسة الجمهورية الذي اعتبرت فيه القانون الأرثوذكسي غير دستوري، غيّر قواعد الاشتباك بين أعضاء اللجنة الفرعية وزاد في طين التباينات بلّة، ما جعل الرافضين للقانون أكثر رفضا له، مشيرا الى انه وبالرغم من ان المجلس النيابي سيكون له الكلمة الفصل من خلال هيئته العامة، الا ان حزب «القوات اللبنانية» وانطلاقا من إيمانه بالرسالة اللبنانية سيكون مع ما يتم التوافق عليه من قبل جميع الشرائح اللبنانية، شرط ان يؤمّن صحة التمثيل المسيحي أسوة بصحة تمثيل باقي الطوائف اللبنانية، والذي يتجسد من وجهة نظره باقتراح الخمسين دائرة، متمنيا على الرئيس بري ان يدعو الهيئة العامة الى جلسة علنية للتصويت على القوانين المقترحة كون الديموقراطية التوافقية أثبتت عدم جدواها في تبديد الأزمات والخلافات بين الفرقاء اللبنانيين.

وردا على سؤال أكد النائب معلوف ان موافقة «حزب الله» على الاقتراح الأرثوذكسي ليس سوى مناورة سياسية بهدف بيع العماد عون موقفا مزايدا يعلم (حزب الله) سلفا انه موقف خاسر، خصوصا ان الرئيس بري بدأ برسم خطوات تراجعه عن تأييد القانون الأرثوذكسي على اثر إعلان الرئيس سليمان رفضه للقانون تحت عنوان عدم حيازته على الأهلية الدستورية، معتبرا بالتالي ان جل ما يصبو إليه حزب الله من خلال موافقته على القانون الأرثوذكسي ومزايداته إن لم يكن متاجرته بحقوق المسيحيين، هو الوصول الى إقرار مشروع الحكومة الذي يضمن فوز العماد عون بأصوات الطائفة الشيعية الكريمة.

وردا على سؤال حول وجود مخاوف من إمكانية لجوء «حزب الله» الى القيام بعمل أمني لفرض تسوية ما تُخرج أزمة قانون الانتخابات من القمقم فيما لو شعر بعجزه عن تسيير الأمور وفقا لما تقتضيه مصلحته ومصلحة حليفه العماد عون، أكد النائب معلوف انه وبالرغم من ان العماد عون بشر اللبنانيين بأن عدم التوافق على قانون انتخاب يقابله اقتتال بينهم، إلا ان الواقع اللبناني والتجارب السابقة أكدت عدم قدرة أي كان مهما امتلك من قدرات عسكرية، على إلغاء الفريق الآخر أو أقله سوقه مخفورا بالاتجاه الذي يريده، معتبرا بالتالي ان العماد عون وانطلاقا من حروبه العبثية معذور لعدم قدرته على تناول العناوين الخلافية إلا بطريقة صدامية، هذا من جهة، مؤكدا من جهة ثانية ان حزب الله أخطأ حين فرض على قوى 14 آذار تسوية الدوحة، وان قوى 14 آذار ستكون هذه المرة هي المخطئة فيما لو رضيت الذهاب معه الى تسوية اخرى مماثلة.

● بيروت ـ زينة طبّارة

## محاكمات الفساد تطول سياسيين إلى جانب زوج عمة ملك الأردن

عواصم ـ وكالات: أكدت جماعة الاخوان المسلمين في الأردن عزمها المشاركة في الفعالية الاحتجاجية، المقرر تنفيذها الجمعة تحت عنوان «الشرعية الشعبية»، مشيرة الى أن مشاركتها ستكون حاشدة كما كانت في الفعاليات الاحتجاجية السابقة.

وقرر نحو 55 من الحراكات الشبابية والعشائرية المشاركة في الفعالية، احتجاجا على الانتخابات النيابية المقررة في 23 يناير الجاري وفق قانون انتخاب قائم على مبدأ الصوت الواحد، نافية أن تتخذ الفعالية شكل الاعتصام المفتوح.

وقال نائب المراقب العام للاخوان زكي بني ارشيد ان الجماعة مشارك رئيسي في الفعالية، وأنها تأتي في سياق سلسلة الفعاليات المطالبة بالاصلاح في البلاد، وليس بغرض التشويش على الانتخابات.

واعتبر في تصريح لصحيفة «الغد» اجراء الانتخابات في ظل الأجواء القائمة وفقا لقانون «غير توافقي، لن تجدي نفعا ولن تشكل مخرجا للأزمة التي تمر بها البلاد».

من جهة اخرى، قررت محكمة جنايات عمان الكبرى رفع جلسة محاكمة وليد الكردي نسيب العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، وزوج عمته الأميرة بسمة، بتهمة استغلال الوظيفة «غيابيا» الى الغد.

وجاءت أولى جلسات أمس الأول المحاكمة بعد أن وجه الادعاء العام الأردني، في وقت سابق، تهما بالفساد الى الكردي، منها ما هو متعلق ببيع شركة مناجم الفوسفات الأردنية، التي كان يشغل منصب رئيس مجلس ادارتها، وذلك وسط استمرار حراكات شعبية للمطالبة بمحاربة الفساد.

وأشارت مصادر لـ«سي ان ان» بالعربية الى أن المحاكمات ستطول خلال الفترات القليلة المقبلة، شخصيات سياسية ورفيعة في الدولة الأردنية ومقربة من القصر الملكي ومسؤولين سابقين، الى جانب الكردي، الذي استقال من ادارة الشركة، في مارس من العام الماضي.

ويعتبر ملف خصخصة الشركة العامة من أكثر الملفات المثيرة للجدل في الشارع الأردني، حيث تمحورت مطالبات الاصلاح في البلاد على مدار أكثر من عامين، بالكشف عن تفاصيل صفقة البيع، التي رافقتها اتهامات بشبهات فساد، وبرأ مجلس النواب السابق متهمين في القضية ذاتها من تهم الفساد.

## كيري يعتذر عن رئاسة مجلس استجواب كلينتون حول بنغازي

عواصم ـ وكالات: أعلنت إيطاليا امس أنها أغلقت قنصليتها الليبية مؤقتا في مدينة بنغازي شرقي البلاد، بعد هجوم في مطلع الأسبوع الجاري على سيارة القنصل المدرعة.

وقالت وزارة الخارجية الإيطالية: «قررت الحكومة الحكومة الإيطالية تعليق أنشطة القنصلية العامة في بنغازي بشكل مؤقت لأسباب أمنية. وسيعود موظفو القنصلية إلى إيطاليا في غضون الساعات المقبلة».

وتابعت أن الهجوم «الإرهابي» الذي استهدف القنصل جيدو دي سانكتيس يوم السبت الماضي، يظهر مدى «ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز الدعم للمؤسسات الليبية وشعبها».

وتدلي وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون في 23 يناير بشهادتها حول الاعتداء على القنصلية الأميركية في بنغازي بتاريخ 11 سبتمبر وذلك قبل أيام من مغادرتها حكومة باراك أوباما، حسب ما أعلن مصدر برلماني امس الاول.

ولكن السيناتور جون كيري مرشح الرئيس باراك اوباما لشغل موقع وزارة الخارجية اعتذر عن رئاسة جلسة لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ التي ستدلي الوزيرة هيلاري كلينتون امامها بشهادتها.

وقال احد مساعدي السيناتور انه سيتجنب جلسات اللجنة التي يرأسها خلال استجواب كلينتون حول تلك الواقعة ليجنب اعضاء اللجنة الحرج لاسيما وانه سيواجه اللجنة لتأكيد تعيينه خلفا لكلينتون ربما بعد يوم واحد من ادلائها بشهادتها.

وكشفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية فيكتوريا نيولاند عن الخط العام الذي ستتبعه كلينتون في شهادتها بقولها ان الوزيرة منهمكة في تطبيق توصيات مجلس مراجعة المسؤوليات وهو المجلس الذي شكلته من عدد من كبار الشخصيات السياسية الاميركية ذات الصلة من خارج الادارة للتحقيق في واقعة اقتحام القنصلية ومقتل السفير الاميركي في ليبيا وثلاثة من مساعديه.

وكان المجلس قد وضع 29 توصية لتجنب تكرار ما حدث فيما قالت كلينتون ان الوزارة ستطبق تلك التوصيات بأكملها.

وقالت نيولاند «لقد تعهدت الوزيرة بان يكون تطبيق التوصيات قد قطع شوطا يعتد به قبل ان تترك هذا المبنى».

ويعني ذلك ان الوزيرة ستؤكد امام الكونغرس ان هناك اخطاء ارتكبت وانها تتولى معالجة اسباب تلك الاخطاء بصورة كاملة.

## برلسكوني يطالب بمحاكمة «المدعي العام» التي تتولى قضيته مع الراقصة المغربية

روما ـ أ.ش.أ: قال رئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلسكوني امس، «انه يجب أن يخضع القضاة في ميلانو للمحاكمة فهم عبارة عن آلات تشهير غامضة، انها فضيحة حقيقية»، وإن المدعي العام إيلدا «بوكاسسيني هي من يجب أن تخضع للمحاكمة وذلك للعديد من الأسباب الجيدة» ـ على حد قوله.

وتأتي تصريحات برلسكوني بعد يوم من رفض قضاة ميلانو طلب دفاعه وقف قضية «روبي جيت» لأسباب انتخابية، وهو ما رفضته أيضا ممثلة الادعاء بوكاسسيني، قائلة إنه «لا توجد شروط لوقف الدعوى لأسباب انتخابية»، وهي التي سبق أن اتهمت محاميه بتعطيل سير القضية حتى لا يصدر حكم قبل نهاية الانتخابات.

ويحاكم برلسكوني في تلك القضية المعروفة اعلامية بـ «دعارة القصر» مع المغربية كريمة المحروج عندما كانت دون الثامنة عشرة من العمر و«استغلال السلطة» لتدخله للإفراج عنها عندما كانت موقوفة بتهمة السرقة.

وقال برلسكوني في تصريحات له «إن أحد الأسباب التي يجب محاكمة ايلدا بوكاسسيني بسببها هي «إهدار موارد الدولة في تهمة غير موجود أصلا».